

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٨٤

الإثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورونتي سوليث/السيد إنتشاوستي خوردان	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا.	السيد دولاتر
	كازاخستان.	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

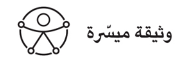
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/947)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الإعراب عن التعازي إثر الاعتداء الإرهابي الذي وقع مؤخراً في يتسبرغ في الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين إطلاق النار القاتل الذي وقع يوم السبت على معبد جماعة شجرة الحياة في بيتسبرغ. وأدى ذلك العمل البغيض إلى وفاة ١١ مدنيا استهدفوا في دار عبادتهم. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن أعمق التعازي لأسر وأحباء القتلى، ويتقدمون بتعازيهم إلى شعب الولايات المتحدة وحكومتها.

وأرجو من الأعضاء الحاضرين الآن الوقوف دقيقة صمت حدادا على أرواح الضحايا.

وقف أعضاء مجلس الأمن دقيقة صمت حدادا على أرواح المفقودين.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/947)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/947، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اختتمت إحاطتي للمجلس خلال الشهر المنصرم (انظر S/PV.8355) بالسؤال التالي: هل كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي وتركيا في إدلب مجرد هدنة قصيرة فحسب، أم أنه يمثل بداية لبناء مستقبل أكثر استقرارا للملايين من المدنيين في ذلك الجزء من البلد؟ ولاح لنا بصيص من الأمل خلال أسابيع من الهدوء النسبي مضت منذ التوصل إلى اتفاق. ومن المهم للغاية بالنسبة لملايين الأشخاص في إدلب أن تظل الحالة كذلك. فالمخاطر كبيرة جدا لأن لا بديل سوى المعاناة الإنسانية على نطاق لا يمكن الاستجابة له، ما يسبب الدمار لسكان أُضعفوا أصلا على امتداد سنوات من النزاع والتشرد والحرمان.

وتستمر الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة معها في الوصول إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سوريا. وخلال الأشهر السبعة الأولى من السنة تم إيصال المساعدة المنقذة للحياة شهريا في جميع أنحاء البلد إلى ما مجموعه ٥,٥ مليون شخص في المتوسط تقريبا. وفي أيلول/سبتمبر، تم إيصال المعونة الغذائية من دمشق إلى ٢,٥ مليون شخص تقريبا. ويشمل بعض السكان في المناطق التي أصبحت مؤخرا تحت سيطرة الحكومة، وتولى الهلال الأحمر العربي السوري مهمة تقديم المساعدة في كثير من الأحيان.

ومع ذلك، ففي الكثير من المناطق التي شهدت تغيرا في السيطرة عليها مؤخرا، لم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول المستمر إليها. وناقشنا هذا الأمر مع السلطات السورية التي أوضحت أن المناطق الخاضعة لسيطرتها أصبح ممكنا الوصول إليها بطريقة شاملة ومنتظمة من دمشق. ووافقت السلطات أيضا على تيسير عدد أكبر من البعثات على نحو أكثر انتظاما وأن بوسعنا نشر موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال العمل الإنساني، فضلا عن إيصال المعونة في إطار من الشراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري. ونتطلع إلى التنفيذ العاجل لذلك النهج. وسيؤذَن لأفرقتنا في الميدان بإجراء تقييمات مستقلة هامة للوضع وسيحصلون على معلومات أوفر عن متلقي المساعدات وكيفية تقديمها إليهم. وفي الوقت نفسه، سنواصل تقديم الخطط للحكومة بهدف التوصل معها إلى اتفاق بشأن الوصول العابر إلى المناطق الواقعة في شمال غرب سوريا.

وبذلك أصل إلى نقطة أعم أود الإدلاء بها بشأن النهج الذي نتخذه لتقييم الحاجة إلى المساعدة الإنسانية وتلبيتها في جميع أنحاء سوريا. وتقتضي منا ولاية الأمم المتحدة للعمل الإنساني التي أقرها المجلس في سلسلة من قراراته وكذلك في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ المتخذ في عام ١٩٩١ التشاور مع الحكومة. ونرى أن ذلك أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، تشدد ولايتنا أيضا على مبادئ الاستقلال والنزاهة والحياد في العمل الإنساني، وخصوصا من أجل كفالة تقديم المساعدة على أساس الحاجة وحدها وليس بدافع أي اعتبارات أخرى.

وكما يعلم المجلس فإن نظام المساعدة الإنسانية يُموَّل على أساس طوعي. ودائما ما تكون الأسئلة الرئيسية التي يوجهها إليّ جميع الذين أطلب مساعدتهم في تمويل العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم هي نفسها: كيف تمكنت من تحديد الاحتياجات؟ وكيف نضمن أن الأموال ستذهب فعلا لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها إذا وفرناها لكم؟ وإذا لم نتمكن من إقناع الأشخاص الذين نسعى إليهم بهدف الحصول على المال، بتقديم إجابات مقنعة عن هذه الأسئلة، فإنهم سيحجمون عن توفير الأموال التي نطلبها منهم استنادا إلى خبرتي. ولذلك، فإن ضمان استناد عملنا إلى المبادئ الإنسانية مسألة تتعلق بالامتثال لولاياتنا، وهو ما نرغب فيه ويجب علينا القيام به، فضلا عن كونه ضرورة عملية.

وقد ناقشت هذه المسائل بالتفصيل مع الحكومة السورية في عدد من المناسبات خلال الأسابيع الأخيرة. وأدت تلك المناقشات إلى اتفاقات هامة على توسيع نطاق قدرة الأمم المتحدة على تقييم الاحتياجات بأكثر طريقة شاملة ممكنة في امتثال تام لولايتنا خلال التحضير لاستعراض الاحتياجات الإنسانية، ولخطة الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة التي نعتزم تخصيص نشرها لسوريا في عام ٢٠١٩.

وآمل أن أتمكن من إبلاغ المجلس عن التقدم المحرز في إجراء عمليات تقييم الاحتياجات الموسعة في الأشهر القليلة المقبلة.

لا تزال عملية الأمم المتحدة عبر الحدود من تركيا تصل إلى مئات الآلاف من الناس المحتاجين في كل شهر. وقد تم توسيع نطاقها في الأسابيع الأخيرة لضمان التمركز المسبق للمعونات كإجراء طوارئ في حالة التصعيد العسكري، فضلاً عن تقديم الدعم الشتوي. وتقدم ما يقرب من ١ ٠٠٠ شاحنة الأغطية البلاستيكية والملابس الشتوية والأحذية والسخانات والمواقد. كما يتواصل إيصال الإمدادات الحيوية إلى شمال شرق سورية عبر معبر اليعربية الحدودي من العراق.

وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، وصلت المساعدة الغذائية في المتوسط إلى أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص كل شهر من خلال أنشطة الأمم المتحدة عبر الحدود. واستدامة ذلك أمر ضروري للمحتاجين، من حيث تقديم المعونة ودعم تقديم الخدمات على حد سواء. ولهذا السبب يكتسي تمديد أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) أهمية

قصوى. يدعو الأمين العام المجلس في تقريره (S/2018/947)، كما أدعو الآن، إلى تجديد القرار لمدة ١٢ شهراً.

ولا تزال العمليات العابرة للحدود تُدارُ وتُرصدُ بصورة وثيقة جداً. ونواصل اتخاذ كل الخطوات الممكنة لضمان استيفاء عمليات الأمم المتحدة لأعلى المعايير. وقد استُعرضتْ الطريقةُ التي نؤدي بها ذلك بالتفصيل في وقت سابق من هذا العام، بناء على طلب المجلس، وقدمنا تقريراً عن ذلك إلى المجلس في حزيران/يونيه (S/PV.8296). ونقوم بتدريب الشركاء المنفذين والسلطات المحلية على تنفيذ القانون الإنساني الدولي؛ وندعو إلى إيصال المساعدة المبدئية مع جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة داخل سورية؛ وقد قمنا بوضع مدونة لقواعد السلوك، وقَّعتْ عليها معظم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في شمال غرب سورية، من أجل الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني. كما تُتَّخذُ جميع الخطوات الممكنة لكفالة الامتثال لتشريعات مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب المطبقة من جانب الأمم المتحدة.

وأودّ أن أنتقل إلى الشواغل الأخرى في سورية. في مخيم الركبان على الحدود السورية – الأردنية، قامت الأمم المتحدة – بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري – بالاستعداد لتقديم قدر كبير من المساعدة من دمشق لـ ٠٠٠ ٥٠ شخص، وحملة تلقيح لقرابة ٠٠٠ ١٠ أطفال وتقييم سريع للاحتياجات. وكانت القافلة مقررة يوم السبت، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن التقارير عن انعدام الأمن على طول الطريق اضطرتنا إلى تأجيلها. لم يتلق السكان في الركبان مساعدة منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام وهم في حاجة ماسة متزايدة إلى ذلك. ولا تزال التقارير ترد عن وفيات الأطفال بسبب الظروف الصحية السيئة المتأتية من الافتقار إلى الرعاية الصحية. ولا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة الإنسانية المتردية. إن الأمم المتحدة راغبة في المضي قدماً بالقافلة على الفور وعلى استعداد لذلك.

لذا فإن رسالتي الموجهة إلى جميع الجهات المعنية هي الرجاء اتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني والقوافل المرافقة حتى يمكن المضي في الإجراءات دون تأخير.

ولا يزال القتال الشديد يُؤثر على المدنيين على طول الضفة الشرقية لنهر الفرات في الأجزاء الجنوبية من محافظة دير الزور. ووردت تقارير عن مقتل العشرات من المدنيين وإصابة المزيد من قوات سورية الديمقراطية، المدعومة من قوات التحالف الدولي والمشاركة في أعمال القتال في الجيب الأخير المتبقي في سورية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد نزح حوالي ٠٠٠ ٧ شخص من هجين بسبب القتال الدائر في الأسابيع الأخيرة. ولا يزال ما يصل إلى ٠٠٠ ١٥ شخص عالقين داخل المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد أدى هجوم شنه تنظيم الدولة الإسلامية على أحد المخيمات حيث يقيم النازحون إلى مقتل وإصابة المدنيين، فضلاً عن اختطاف أكثر من ١٠٠ شخص. ووردت تقارير عن أن البعض منهم قتلوا منذ ذلك الحين.

ولئن كنت لا أزال أشعر بالقلق إزاء الحالة في الرقة، فإني أود الإفادة بأن الأمم المتحدة زادت من إمكانية الوصول إلى المنطقة. فقد خلصت الزيارة التقييم التي قامت بها في أيلول/سبتمبر منظمة الصحة العالمية إلى أن الاحتياجات الصحية في الرقة ما زالت كبيرة، مع نقص حاد في جميع مستويات خدمات الرعاية الصحية في المدينة. ولا تزال المساعدة تُقدّم إلى مدينة الرقة والشمال الشرقي، مع وصول الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لنا الآن إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص كل شهر. وباختصار، وفي الختام، هناك خمسة مجالات نلتمس فيها الآن الدعم من الدول الأعضاء ومجلس الأمن.

المجال الأول هو مواصلة تنفيذ الاتفاق المعقود بين الاتحاد الروسي وتركيا ومنع هجوم عسكري على إدلب والمناطق المحيطة

بها. إن الآثار الإنسانية المترتبة ععن ذلك، كما ذكرنا للمجلس مراراً وتكراراً، مدمرة تماماً للسكان المدنيين.

والمجال الثانيً هو تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لسنة أخرى، وخاصة لمواصلة تقديم المعونة الضرورية عبر الحدود لدعم وحماية أكثر من ٣ ملايين مدني في إدلب – ومعظمهم من النساء والأطفال – وتوفير اللوازم والخدمات الأساسية في شمال سورية.

ثالثاً، نلتمس الدعم في ضمان أن تُمنح القافلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري الوصول إلى مخيم الركبان على الفور.

رابعاً، نلتمس دعم الجهود التي نبذلها لتحسين الوصول وتقييم الاحتياجات وجمع الأدلة بشأن الكيفية التي تُستخدم بها الموارد التي جمعناها.

وأخيراً، نحن بحاجة إلى مزيد من التمويل الأكثر سخاء لخطتنا الحالية للاستجابة الإنسانية. ومع أنني أشعر بامتنان بالغ – باسم ملايين السوريين الذين هم المستفيدون – لمبلغ ١,٧ بليون دولار التي جمعناها حتى الآن في عام ٢٠١٨، فإن الخطة لا تزال ناقصة التمويل بمقدار ٥٠ في المائة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بتعازينا الحارة وتضامننا لحكومة وشعب إندونيسيا وأسر ضحايا حادث تحطم الطائرة المأساوي والذي راح ضحيته ما يقارب ١٩٠ مدنياً.

(تكلم بالإنكليزية)

في البداية، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية القيمة، التي تؤكد استمرار الحالة الإنسانية المزرية في سورية. ونؤيد مطالبه الخمسة وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل بنشاط من أجل تحقيق هذه الغاية. وأود أن أحيي جميع العاملين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني لما يبذلونه من جهود في مجال التخفيف من المعاناة في سورية.

وأود أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة الملف الإنساني السوري، وهما السويد والكويت. وسوف أركز على نقطتين: حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

أولاً، نؤكد من جديد على أنه يجب على جميع الأطراف احترام القانونالإنساني الدولي اوكفالة احترامه في جميع الظروف، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. شهدت الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام (S/2018/947) عمليات القتل، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والحرمان من الحرية، والاختطاف، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة. وندين بأشد العبارات تلك الممارسات ضد المدنيين من جانب أي طرف.

ثانياً، نرحب بالاتفاق الروسي – التركي بشأن وقف إطلاق النار في إدلب – التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٣ ملايين نسمة، بمن في ذلك مليون طفل – وهو ما أدى إلى تفادي التهديد المباشر بوقوع كارثة إنسانية هناك. ونحيي تدابير التمركز المسبق التي اتخذتها الأمم المتحدة وشركاؤها للمساعدة الإنسانية والغذائية في أماكن في إدلب تحضيراً لحدوث أسوأ حالة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية استدامة وقف إطلاق النار في إدلب، وفي جميع أنحاء سورية، للتمكين من الحصول على المساعدة الإنسانية وإجلاء الجرحى، وفقاً للقانون الدولي وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ثالثاً، نشعر أيضاً بالقلق إزاء التطورات في أنحاء أخرى من سورية. ف دير الزور هناك الآلاف من المدنيين المتضررين من العمليات العسكرية. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى تعزيز حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي. ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار خطر المتفجرات – بما في ذلك الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة – في الرقة، ولا سيما بالنسبة لـ ٠٠٠ ١٥٢ شخص الذين عادوا إلى هناك.

رابعاً، للأسف، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار أحد أكثر الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، وهو استمرار استهداف المستشفيات والمرافق الصحية.

وندين الهجمات على المستشفيات، فضلا عن الهجمات التي تستهدف المرافق المدنية الحيوية، ونذكر جميع الأطراف بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام وحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يضطلعون حصرا بمهام طبية، فضلا عن وسائل نقلهم ومعداتهم والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.

كما يشير التقرير إلى عدد من الحالات التي تم فيها استهداف المدارس، الأمر الذي أدى إلى تعليق الأنشطة المدرسية. ونذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وضرورة الامتثال للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٥) المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، وعدم استهداف المدارس.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه إيصال المساعدة الإنسانية في سورية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. فعلى الرغم من أنه لا يزال هناك ١,٥ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها، لم تصدر أي موافقات لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات منذ ١٦ آب/أغسطس. وندعو السلطات السورية إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، ولا سيما في المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة، بمختلف الطرائق الإنسانية. ولا يتلقى المساعدة حاليا من خلال المساعدة الإنسانية المستمرة والقائمة على الاحتياجات والمبادئ سوى ٣٠ في المائة تقريبا من السكان ذوي الاحتياجات الملحة في تلك المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتكمن أحد الأسباب الرئيسية لذلك في عدم موافقة السلطات السورية على طلبات الحصول على إذن للدخول. ونشدد على الحاجة إلى وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وفقا للمبادئ الإنسانية، بما في ذلك مبدآ الحياد وعدم التمييز. وفي هذا السياق، نرحب بالإشارة الواردة في البيان المشترك الصادر مؤخرا والذي اتفقت عليه تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا، والتي شددت على ضرورة كفالة إمكانية وصول المنظمات الإنسانية بسرعة وبصورة آمنة ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية وإيصال المساعدات الإنسانية فورا إلى جميع من هم في حاجة إليها من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر بما قاله الأمين العام في تقريره من أن المساعدات الإنسانية عبر الحدود توفر شريان حياة لا غنى عنه لمئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء سورية. إن المساعدة عبر الحدود تشكل جزءا حيويا وهاما من الاستجابة الإنسانية في سورية، كما يدلل عليه وصولها إلى ٠٠٠ ٦٢٠ شخص في أيلول/سبتمبر.

كما نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة المروعة في الركبان، حيث يعاني أكثر من ٠٠٠ ٤٥ شخص من نقص حاد في الأغذية والإمدادات الإنسانية والطبية. فلنستجب للنداءات الصادرة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظومة الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية فورا إلى الركبان. وأي شيء دون السماح بإيصال المساعدات غير مقبول.

وبصفتنا من القائمين على صياغة الوثائق المتعلقة بالملف الإنساني السوري ومن بين أكبر المانحين لخطة الاستجابة

الإنسانية السورية، ستكفل السويد والكويت أن يتابع المجلس عن كثب تطورات الحالة الإنسانية في سورية. فلا يزال هناك ١٣ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ وأكثر من ٥ ملايين منهم من الأطفال. وللأسف، يؤلمنا أن نعلم أن الكارثة الإنسانية ستستمر في الأجلين القريب والمتوسط. ولن يتم التخفيف من الحالة الإنسانية والمعاناة إلا من خلال تحقيق تقدم على المسار السياسي بالتوصل إلى حل سياسي استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية الواقعية.

إن توقيت هذه الجلسة يكتسي أهمية خاصة. ففي يوم الجمعة، استمعنا إلى الممثل السوري يصدر تحذيرا تقشعر له الأبدان، بكلمات واضحة تماما، بأن النظام سيستعيد ”إدلب بالكامل عندما نرى ذلك مناسبا“. (S/PV.8383، صفحة ٢). وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، شهدنا تقارير عن هجمات شنها النظام على مناطق داخل منطقة إدلب.

وما يعنيه ذلك هو أن الفرصة المتاحة لمنع قتل الملايين من المدنيين السوريين الذين يعيشون في إدلب، والتي أوجدها اتفاق تركيا وروسيا على إنشاء منطقة منزوعة السلاح، تتلاشى. ويمكن أن تندثر سريعا. وبمجرد أن تندثر تلك الفرصة، على نحو ما ذكرنا به وكيل الأمين العام لوكوك صباح هذا اليوم، ستنشأ أزمة إنسانية كارثية. وسيموت المدنيون. وسيتم تشريد الآلاف. وقد شهدنا ذلك مرارا وتكرارا خلال هذه السنة وحدها متمثلا في الهجمات التي شنتها روسيا والنظام في الغوطة الشرقية واليرموك ودرعا، والآن في إدلب.

وبينما شجعنا تقييم الأمم المتحدة القائل بأن إنشاء تركيا وروسيا لمنطقة منزوعة السلاح في إدلب قد ساهم في الحد من العنف في الشهر الماضي، يساورنا بالغ القلق إزاء حجم الأزمة الإنسانية التي سنواجهها إذا قرر الأسد أن وقف إطلاق النار في إدلب لم يعد ذا فائدة. ويرجح أن تكون تلك أكبر كارثة حتى الآن في هذا النزاع المدمر بالفعل. وقد أظهرت سورية وروسيا أنهما لا تريان مطلقا أن ثمة التزاما عليهما بالتمسك بمناطق تخفيف التوتر في الغوطة الشرقية أو درعا أو حتى إدلب، بالنظر إلى التطورات الأخيرة. ولا يمكننا أن نثق في التزامهما بالاتفاق العسكري أو المبادئ الإنسانية الأساسية في سورية.

إن أفضل سبيل للتأكد من تمكن المجلس من منع وقوع مأساة إنسانية أخرى في إدلب والريف في سورية هو بدء تحرك حقيقي وعاجل من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة، بما يتسق تماما مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتبذل الولايات المتحدة والأعضاء الآخرون في المجموعة المصغرة – الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة – كل الجهود الدبلوماسية لتبدأ اللجنة الدستورية عملها في أقرب وقت ممكن، بينما يسعى عضو آخر في المجلس إلى الاحتجاج بما يسمى ”مواعيد نهائية مصطنعة“ لإطالة أمد الوضع الراهن الخطير. ولكني أعتقد أننا نتفق جميعا على أنه من أجل دعم الجهد السياسي، لا يزال من الضروري تماما أن تعمل المنظمة للتحضير لوقوع الأسوأ في إدلب. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود البطولية للأمم المتحدة وشركائها في عملهم الشجاع لتقديم المساعدة الإنسانية في إدلب وللتأكد من أن المجتمع الدولي مستعد للاستجابة إذا ما انتهك النظام وقف إطلاق النار وتسبب في كارثة إنسانية.

وتحث الولايات المتحدة روسيا وتركيا على جعل اتفاق وقف إطلاق النار هذا دائما، وتهيب بروسيا منع النظام السوري من شن أي هجوم عسكري في إدلب. ويجب أن تتوقف دمشق عن الاستفزازات والتضليل، بما في ذلك المحاولات المستمرة من جانب النظام وأحد أعضاء المجلس الرامية إلى توجيه اتهام بالباطل لمنظمة إنسانية شجاعة من المستجيبين الأوائل – ذوي الخوذ البيض – بالتخطيط لشن هجمات بالأسلحة الكيميائية في

محافظة إدلب. وهذا أمر سخيف للغاية بالنظر إلى أن الآليات المستقلة التي أنشئت في مجلس الأمن قد وجدت أن النظام السوري هو الطرف المسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وبالعودة إلى مسألة إيصال المساعدة الإنسانية، ليس من المستغرب أن يظل وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر من دمشق أمرا بعيد المنال في أنحاء كثيرة جدا من سورية. وبالنسبة لثلاثة ملايين شخص يعيشون في إدلب وحدها، تمثل المساعدة الإنسانية عبر الحدود شريان حياة أساسيا. وعمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود مأذون بها بموجب القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ويجب على أطراف النزاع أن تمكن من القيام بها. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد الولايات المتحدة بقوة تقييم الأمين العام المشار إليه في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر (S/2018/845) والذي يفيد بأن تجديد آلية الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية عبر الحدود، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وما تلاه من قرارات، أمر حيوي بالنسبة لنحو خمسة ملايين من السوريين يعتمدون حاليا على تلك الإمدادات الإنسانية عبر الحدود.

وفي مناطق أخرى مثل الركبان، أبقت الحكومة السورية المدنيين تحت الحصار عن طريق منع وصول المعونة الإنسانية إلى المخيم. وبينما نتطلع إلى وصول قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى الركبان، فإننا بحاجة إلى أن نكون واضحين في أن ذلك ليس سوى خطوة أولى في معالجة الأوضاع الإنسانية المزرية التي يواجهها الناس في الركبان يوميا.

وقد قدمت الولايات المتحدة كل الضمانات الأمنية اللازمة للأمم المتحدة للسماح بتلك العملية لإيصال المساعدات. ولكن القيام بعملية إيصال واحدة ليس أمرا جيدا بما فيه الكفاية. فذلك لا يسمح بوصول المساعدات بشكل آمن وسريع ومستدام ودون عوائق. ويجب أن تكفل موسكو ودمشق وصول الأمم المتحدة بشكل منتظم ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الركبان وجميع المناطق المحتاجة في أنحاء سورية.

وعلى نحو ما يشير تقرير الأمين العام أيضا، فقد انقضى شهر آخر دون حدوث زيادة في وصول المساعدات الإنسانية، حتى إلى المناطق التي تقع الآن تحت سيطرة النظام. وعلى الرغم من حدوث تحول في خطوط المعارك والسيطرة على الأراضي، لم يحدث أي تحسن في قدرة منظمات الإغاثة على الوصول إلى المحتاجين.

ولهذا السبب، تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما تقييم الأمم المتحدة القائل بأن الظروف السائدة في سورية ليست مواتية بعد لعودة اللاجئين على نطاق واسع. ولا يزال نظام الأسد لا يفعل سوى القليل لإثبات عزمه على تهيئة ظروف أمنية وإنسانية على أرض الواقع، من شأنها أن تتيح للناس أن يشعروا بالأمان وأن يعودوا طواعية إلى ديارهم. وتبين الظروف المشار إليها من استمرار انعدام الأمن وما يقوم به النظام من أعمال انتقامية واعتقالات تعسفية وحالات الاختفاء، كما هو الحال في جنوب غرب سورية، أن المعايير الدولية لعودة اللاجئين لم تتحقق بعد، وهو ما ينطبق أيضا على إزالة أسباب الخوف المبرر من الاضطهاد التي أدت إلى فرار اللاجئين من الأساس.

وبدون إلغاء القانون رقم ١٠ والقوانين المماثلة الأخرى على نحو يمكن التحقق منه، سيواجه اللاجئون والمشردون السوريون داخليا مخاوف مشروعة بشأن قدرتهم على العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم في أمان وكرامة، دون المساس بالتشكيل الديموغرافي لسورية. ويجب السماح للاجئين والمشردين داخليا السوريين باتخاذ قراراتهم بشأن إمكانية عودتهم الآمنة والحرة والمستنيرة، لا العودة السابقة لأوانها أو تحت الضغط.

إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للاستجابة السورية، حيث قدمت أكثر من ٩ بلايين دولار من المساعدات في جميع أنحاء سورية وللبلدان المجاورة التي

تستضيف أكثر من ٥,٦ مليون لاجئ سوري منذ بداية الأزمة. والولايات المتحدة فخورة بدعمها الطويل الأمد والهام للشعب السوري. لكن المسؤولية عن سلامة وكرامة ورفاه السوريين تقع أولا على عاتق السلطات السورية، ولا تتحملها البلدان المجاورة لسورية ولا المجتمع الدولي أو الجهات المانحة. لذلك ندعو النظام السوري إلى الوفاء بالتزاماته الأساسية تجاه الشعب السوري بموجب القانون الدولي، فضلا عن التزاماته أمام المجلس، بما في ذلك من خلال السماح باستمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرته. إن الأعذار التي قدمها النظام لم تكن مقبولة قط، ولكن في ظل انعدام العلامات الأساسية على إحراز التقدم، أصبح من الصعب على نحو متزايد تصديق تلك الأعذار.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أنه يجب علينا المضي قدما في تشكيل اللجنة الدستورية في أسرع وقت ممكن كخطوة أولى نحو تحول سياسي لا رجعة فيه، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذه ليست مهلة مصطنعة. فسنوات المعاناة التي عاشها الملايين من اللاجئين والمشردين داخلياً تشير بقوة إلى أنه يجب على الأطراف والأمم المتحدة اغتنام الفرصة التي أتاحها وقف إطلاق النار في إدلب واتخاذ إجراء الآن. إننا نتكلم عن إنقاذ حياة الناس. والجدول الزمني الذي ينفذ ذلك في أقرب وقت ممكن لا يشكل موعدا نهائيا مصطنعا؛ إنه ضرورة أخلاقية، وسبب قيامنا بإنشاء مجلس الأمن والأمم المتحدة، وسبب وجوب أن نتخذ إجراء الآن. وتمثل اللجنة الدستورية فرصة مهمة لتحسين الأحوال الإنسانية في جميع أنحاء سورية من خلال ضمان إنهاء النزاع. ليس لدينا وقت نضيعه. ويجب ألا نسمح بفرض المزيد من التأخيرات المصطنعة. يجب أن نرى إطلاقا لأعمال اللجنة. وسيلاحقنا جميعا العار إن لم نقم الآن ببذل كل جهد ممكن لمنع وقوع مأساة إنسانية أخرى في سورية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات والمفيدة على الدوام، وبالثناء على جهوده الدؤوبة وكذلك جهود فريقه في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية القصوى في سورية.

في أعقاب مؤتمر القمة الرباعي الذي عقده في إسطنبول الرئيس أردوغان يوم السبت مع الرئيس ماكرون والرئيس بوتين والمستشارة ميركل، أود أن أؤكد مجددا أن الحالة الإنسانية لن تتحسن بشكل دائم إلا بفرض وقف لإطلاق النار على المدى الطويل وإيجاد حل سياسي يتسم بالمصداقية. وقد كان ذلك التحدي الذ واجهناه في مؤتمر قمة اسطنبول، الذي نشكر السلطات التركية على عقده، والذي شكل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وطالب القادة الأربعة، في بيانهم المشترك، بالتنفيذ الكامل والدائم لوقف إطلاق النار في إدلب، وطلبوا من اللجنة الدستورية الاجتماع بحلول نهاية العام، وطالبوا بإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع أطياف الشعب السوري، بمن في ذلك أفراد الشتات. إن تنفيذ خارطة الطريق هو الذي سيحقق السلام والاستقرار في سورية ويضع حدا لمعاناة الشعب السوري التي استمرت طويلا.

وفي مؤتمر القمة، أشار رؤساء فرنسا وتركيا وروسيا والمستشارة الألمانية إلى ضرورة وصول جميع المنظمات الإنسانية بسرعة وسهولة ودون عوائق إلى جميع السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة في سورية. وهذا ليس هو الحال اليوم، كما أشار السيد لوكوك، بسبب تصميم النظام السوري على استغلال وتسييس المساعدات الإنسانية. وبشكل محدد، بغية تخفيف معاناة السوريين والتغلب على هذا التحدي، يجب أن نظل مصممين على ثلاث أولويات أساسية وتكميلية: حماية المدنيين

وضمان وصول المساعدات الإنسانية، التي ذكرتها للتو، والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية.

الأولوية الأولى هي حماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. فكما أشار السيد لوكوك، نجح الاتفاق الروسي – التركي بشأن إدلب مؤقتا في تجنب إراقة الدماء بسبب هجوم كان سيترتب عنه عواقب وخيمة من الناحية الإنساني والأمنية وفيما يتعلق بالهجرة في جميع أنحاء المنطقة. وأعاد مؤتمر القمة الرباعي يوم السبت التأكيد على أهمية ألا يشكل وقف إطلاق النار تجميداً مؤقتاً للحالة، بل حلا في الأجل الطويل يسمح لنا بتحقيق استقرار الحالة في إدلب. وفي ذلك السياق، يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية عليا بالنسبة لجميع الجهات المعنية. ويجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب علينا أيضا أن نبذل كل جهد لحماية المرافق الإنسانية والطبية والعاملين بها. ويجب أن نوجه رسالة مفادها أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي تشكل جرائم حرب وأن الجناة سيحاسبون.

وفيما يتعلق باللاجئين، لم تتحقق بعد ظروف عودتهم الآمنة والكريمة والطوعية. لقد حدد مؤتمر القمة الرباعي تلك الظروف التي تتألف من ثلاثة جوانب، وهي ضرورة الحماية من النزاعات المسلحة والاعتقالات التعسفية والاضطهاد السياسي واحترام حق الملكية والحصول على الخدمات الأساسية. نحن بعيدون عن تحقيق ذلك، ومن الواضح أن ذلك يعتمد على النظام السوري. وبالرغم من الإعلان عن إلغاء القانون رقم ١٠ المتعلق بالمصادرة القسرية، يبدو أن النظام غير مستعد للتخلي عن استراتيجيته لإعادة التشكيل الديموغرافي. ويجب أن نواصل معارضتنا القوية لتلك الاستراتيجية، التي لها عواقب خطيرة ولا رجعة فيها، وتشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام عودة اللاجئين والمشردين. وينبغي ألا ننخدع بالقصص التي يحيكها النظام؛ فانعدام التعمير ليس هو ما يحول دون عودة اللاجئين، بل عدم إحراز تقدم موثوق في العملية السياسية، وهي عملية لا غنى عنها في تهيئة الظروف لتمكين عودتهم في إطار يكفله القانون الدولي.

والأولوية الثانية هي ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل وبدون معوقات إلى جميع مناطق سورية. ولا يزال النظام السوري يواصل باستمرار استراتيجيته للاستغلال السياسي للمعونات الإنسانية – وهو ما يشكل قمة الاستخفاف – بفرض عقبات غير مقبولة تحول دون إيصال المعونات وبتجاهل المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ومن الضروري إيصال المعونات الأساسية إلى جميع الأطراف، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن غير المقبول أن يقوم النظام بمنع القوافل المشتركة بين الوكالات منذ أكثر من شهرين الآن ووضع استراتيجية عقابية بعرقلة إيصال المعونات إلى المناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها. وإضافة إلى القوافل، يجب أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى أشد فئات السكان ضعفا في جميع الأراضي، على أساس احتياجات هؤلاء السكان لا على التصاريح التي يصدرها النظام بصورة تعسفية.

ومن الضروري أن يستفيد جميع السكان المحتاجين من المعونات الإنسانية. وندعو الجهات الفاعلة التي لها تأثير على النظام إلى ضمان سفر جميع القوافل بأمان ودون عوائق في جميع أنحاء البلد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الحالة المقلقة للغاية في مخيم الركبان، حيث يعيش ٥٠ ٠٠٠ شخص في ظروف مأساوية، إذ لم تتمكن أي قافلة إنسانية من الوصول إليه منذ كانون الثاني/يناير. كما أود أن أشير إلى الأشخاص الذين شردوا من عفرين ولجأوا إلى منطقة تل رفعت حيث يعيشون في ظروف بائسة لأشهر الآن. إنني أشير إلى هذه الحقائق في وقت يستعد فيه هؤلاء الناس لمواجهة قسوة موسم الشتاء السادس في خضم الحرب.

كما أود أن أذكر الطابع الملح والذي لا غنى عنه للمعونات الإنسانية عبر الحدود، التي توفر الدعم الحيوي إلى مئات الآلاف من الأشخاص يوميا.

لقد تمكن أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من الاستفادة من هذه المساعدة خلال الشهر المنصرم. وسينظر المجلس قريبا في تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وندعو الأعضاء إلى إظهار الوحدة وتحمل مسؤوليتهم في الحفاظ على تلك المكاسب المهمة. ويجب أن نكون قادرين على الوصول إلى السكان المحتاجين بأسرع وأنجع الوسائل الممكنة. وأشدد على وجه الخصوص على مدى حجم وإلحاح احتياجات السكان في الشمال الشرقي الذين تم تحريرهم من تنظيم داعش، حيث يعمل التحالف على تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتتطلب الحالة من الأمم المتحدة تكثيف عملها في هذا المجال بشكل كبير وبسرعة، بما في ذلك عن طريق إيصال المعونة عبر الحدود. وأدعو المنظمة رسميا إلى القيام بذلك تماما.

وتتعلق الأولوية الثالثة بإطلاق عملية سياسية مستدامة، الأمر الذي يعد ضروريا للقضاء نهائيا على خطر أي تصعيد مروع جديد. وكما أكد مؤتمر قمة اسطنبول، فإن وقف إطلاق النار في إدلب، الذي أتاح تفادي كارثة إنسانية، يوفر لنا أيضا الفرصة للشروع في عملية سياسية ذات مصداقية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يعد نبراسنا المشترك أكثر من أي وقت مضى. ويتمثل الهدف في تهيئة الظروف اللازمة لدورة مثمرة مع تحسن الحالة الإنسانية والشروع في عملية سياسية حقيقية، وهما مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وفي هذا الصدد، فإن نداءات المجتمع الدولي واضحة. ففي يوم الجمعة (انظر S/PV.8383) دعا أعضاء المجلس، بالاشتراك مع السيد دي ميستورا، إلى إنشاء لجنة دستورية، تتمتع الأمم المتحدة بولاية من أجلها، في أقرب وقت ممكن، وفي يوم السبت، دعا بيان مؤتمر قمة اسطنبول بمبادرة من اثنين من المشاركين فيه إلى إنشاء اللجنة، بحلول نهاية العام. إن تشكيل اللجنة الدستورية خطوة أولى ضرورية على طريق عملية سياسية ذات مصداقية يجب أن يتبعها إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة اللاجئين والمشردين السوريين في ظل بيئة آمنة ومحايدة.

وعلى الرغم من أن تحقيق الاستقرار في المناطق التي حررها التحالف من تنظيم داعش هي إحدى الأولويات، فليست المساعدة في إعادة بناء سورية مدرجة في جدول الأعمال. وينبغي ألا يكون هناك أي التباس بشأن حقيقة أن المساعدة في إعادة الإعمار لن تكون متوقعة، إلا عندما تبدأ عملية انتقالية سياسية شاملة وذات مصداقية ولا رجعة فيها. والشروع في الأمر خلافا لذلك هو مكافأة لتعنت النظام وإعادة البناء على الرمال.

وكونوا على يقين من أن فرنسا ستواصل عدم ادخار أي جهد لتحسين الوضع الإنساني في سورية وفتح الطريق أمام التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن الامتنان لعقد هذه الجلسة ولوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية المفيدة.

وبعد ثماني سنوات من الصراع ومئات الآلاف العديدة من القتلى، لا يمكن لأحد أن ينكر أن الشعب السوري قد نال منه الإرهاق جراء الحرب والعنف والنزوح الدائم – وأحيانا القسري – وعدم التيقن فيما يتعلق بمستقبله. وعندما وقع الاتحاد الروسي وتركيا على الاتفاق بإنشاء المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب في ١٧ أيلول/سبتمبر، أشدنا به نحن أعضاء مجلس الأمن، لأننا اعتقدنا أن من شأن هذا الالتزام، وكذلك البيئة المؤاتية للسلام التي سيفضي إليها هذا الاتفاق، سيسمحان باستئناف المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل دائم للصراع. بيد أن نزع السلاح في محافظة إدلب ينبغي أولا أن يؤدي إلى تحسين الحالة الإنسانية الهشة لحوالي ٣ ملايين من المدنيين الذين يعيشون

هناك وفي المناطق المحيطة بها. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في الهجمات العسكرية، فإن وجود الجماعات الإرهابية المتطرفة يهدد المحاولات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من سورية. وفي هذا الصدد، من المهم تذكير الأطراف بأن أي مزيد من التصعيد في النزاع سوف تترتب عليه عواقب تُلحق الأذى بالمدنيين حتما. وندعو الأطراف إلى الالتزام بنزع سلاح المنطقة وتنفيذ ذلك بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

إن الحالة في مخيم الركبان على الحدود السورية – الأردنية، لا تزال تبعث على القلق الشديد على الرغم من أن مجلس الأمن قد دعا مرارا إلى تحسينها. وعلى نحو ما يؤكده تقرير الأمين العام (S/2018/947) يستضيف المخيم حوالي ٤٥ ٠٠٠ سوري في ظروف مروعة. ومن أجل معالجة هذه الحالة وتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص الضعفاء، لا يوجد خيار سوى ضمان أطراف النزاع لوصول قوافل المساعدة الإنسانية الوطنية إلى هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تهيئة الظروف اللازمة للسماح بالعودة الطوعية لجموع المشردين داخليا إلى تلك المدن والبلدات المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإننا نتفق مع الأمين العام على أنه في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل محافظة دير الزور، التي هي حاليا هدف للهجمات العسكرية الموجهة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك في حلب وإدلب ينبغي ألا تدخر آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، جهدا، لضمان توفير المساعدة عبر الحدود دون قيود عملا بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، مما يتيح وصول المساعدة عبر الحدود إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق ليتسنى للمعرضين للخطر مواصلة التمتع بالمساعدة الحيوية التي يحتاجونها.

وفيما يتعلق بمحافظة دير الزور، تعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن من الضروري تجنب تصاعد العنف بأي ثمن. وعندما تكون هناك أعمال قتالية بالفعل، يجب أن نضمن قيام الأطراف بكل ما يلزم من أجل تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وأن تنفذ مكافحة الجماعات الإرهابية وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، من الضروري ضمان تمتع المدنيين الراغبين في الفرار إلى مناطق أخرى بحرية التنقل. ومن ناحية أخرى، لا يجب تشريد أي شخص قسرا من داره، ويجب ألا يصبح من يمكثون أهدافا عسكرية أبدا.

إن النزاع في سورية لا يمكن حله عسكريا؛ ولن يمكننا التوصل إلى هدنة قوية وطويلة الأجل إلا من خلال عملية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أشكر مارك لوكوك مرة أخرى على إحاطته الإعلامية الواضحة والقوية، كما أشكر كذلك فريقه في الميدان بالكامل.

وأود أن أبدأ بأن أضم صوتي إلى صوت ممثل الكويت في الإعراب عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا عن حادث تحطم الطائرة.

وأود أيضا أن أقول أني أعتقد أن البيان المشترك الذي أُدلي به باسم الكويت والسويد في وقت مبكر كان قويا جدا.

ولا أبدأ بالحالة الإنسانية على الفور، ولكن بالتزامات مؤتمر قمة اسطنبول على النحو الذي بينه الممثل الفرنسي، وأشكره شكرا جزيلا على إحاطته الإعلامية. وأتفق تماما مع ما قاله السفير الفرنسي بشأن العملية السياسية. إن المجموعة المصغرة المعنية بسورية مجتمعة الآن في لندن. وكما لاحظنا جميعا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8373)، نأمل أن يؤدي الجمع بين الالتزامات والاجتماعات إلى إحراز بعض التقدم الملموس على كل من المسارين السياسي والإنساني، ولكني أعتقد أنه فيما يتعلق بالجانب السياسي وإدلب، أود جدا أن أتلقى تأكيدا

اليوم بأن اتفاق إدلب بين روسيا وتركيا سيظل قائما وأن أولئك الملايين الثلاثة المدنيين سيظلون آمنين.

أود أن أتلقى تأكيداً اليوم بأن اللجنة الدستورية سيتم تشكيلها فعلاً بحلول نهاية العام. وأود أن أعرف ما إذا كان هذا أمر توافق عليه كل من سورية والاتحاد الروسي. وأتفق أيضا مع زميلي من الولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية.

وبالانتقال إلى الجانب الإنساني، الذي هو الهدف الرئيسي لجلسة اليوم، أود أن أبرز ما قاله وكيل الأمين العام عن المبادئ الإنسانية والمساعدات التي يتعين توجيهها إلى أكثر الناس احتياجا. ومن المقلق للغاية أننا لا نملك تقييمات كاملة ومستقلة للاحتياجات. وصحيح أن عودة اللاجئين لا يمكن أن تحدث بدون ذلك. وسأكون ممتنة لأن أسمع إجابة من الممثل السوري، ولكن أيضاً من الروس، بشأن ما الذي تم عمله لمعالجة شواغل الأمم المتحدة بشأن تقييم الاحتياجات المستقلة في الركبان. أنا أعتبر أن هناك خطراً أمنياً. وأعتقد أنه سيكون من الجيد للغاية أن يتوفر للمجلس على قدر أكبر من التفاصيل بشأن مخاطر الأمن تلك وكيف يمكن التغلب عليها. وأود أن أذكّر بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بضمان الوصول الإنساني الآمن والمستدام. وعلى هذا النحو، يحتاج المجلس إلى سماع ذلك التأكيد اليوم. ويلزم أيضا أن نسمع أنه سيتم القيام بشيء ما فيما يخص الأمن وأن قوافل الأمم المتحدة ستتمكن من الوصول إلى هؤلاء الأشخاص اليائسين. وأعتقد أننا مستمرون في تناول هذه المسألة في المجلس. ونستمر في إثارة المسألة ولم نتلق بعد إجابة مرضية. وسيكون من الجيد للغاية الحصول على توضيح اليوم.

كما أردت أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بالحصول على المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين، فإننا بحاجة إلى إدراج مسألة الأمن والتحرر من الاضطهاد السياسي ومن الاعتقال التعسفي، حتى إذا شعرت المجتمعات المحلية بالأمان فإنها ستعود إلى ديارها.

أخيرا، أريد أن أؤيد المطالب الخمسة التي قدمها وكيل الأمين العام اليوم. وأريد أن أردد الدعوة إلى الوحدة بشأن تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وأعتقد أن ذلك سيشكل إشارة قوية للغاية بخصوص التقدم الميداني. وأريد أن أتكلم مرة أخرى عن أهمية التحرك قدما بالعملية السياسية.

وأشار مارك إلى الحاجة إلى المزيد من السخاء من جانب الجهات المانحة فيما يتعلق بتمويل بعض خطة الأمم المتحدة. وأود أن أقول إن الحكومة البريطانية خصصت من أجل مواجهة الأزمة، مبلغ ٣,٤٧ بلايين دولار لسورية منذ عام ٢٠١٢، ويشمل ذلك ١,٢٥ بليون دولار تم إنفاقها بالفعل داخل سورية نفسها. وعلى الرغم من ذلك، أود أن أكرر ما قاله السفير الفرنسي عن إعادة الإعمار. وهناك فرق بين المساعدات الإنسانية وأموال إعادة الإعمار. وسوف تتاح أموال إعادة الإعمار من جانب الحكومات الغربية فقط في سياق عملية سياسية مستدامة وذات مصداقية تعالج وتتناول بعض المخاوف الأساسية في السياسة السورية اليوم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن نؤيد توصياته الخمس.

وعلينا أن نعترف بأن النزاع في سورية قد أدى إلى العنف وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وقد جلب المعاناة إلى السكان المدنيين في سورية على نطاق فريد في عالم اليوم. وبالرغم من التوصل إلى الإجماع في القرارات التي سبق اعتمادها، على سبيل المثال القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، فإننا لا نزال نود رؤية تغيير جوهري في الميدان. ونحن نفهم أن الحل ليس في متناولنا بالكامل، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد طريقة ممكنة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة.

لقد أتاح لنا الاتفاق بين الاتحاد الروسي وتركيا، إنشاء منطقة منزوعة السلاح في منطقة خفض التصعيد في إدلب، التي سمحت لنا بتجنب مخاطر حدوث كارثة إنسانية. ومع ذلك، استمر مواجهة المدنيين في جميع أنحاء إدلب والمناطق المحيطة بها في مجموعة من التهديدات فيما يخص الحماية، واستمرت الاحتياجات الإنسانية الضخمة. وتشكل حالة ٣ ملايين شخص في إدلب مصدر قلق شديد. إننا نعتبر الاتفاق بين الاتحاد الروسي وتركيا خطوة صائبة في اتجاه تجنب وقوع كارثة إنسانية. لكننا في الوقت نفسه، نحث جميع أطراف النزاع على ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق.

ونكرر دعوتنا إلى جميع أطراف النزاع لتنفيذ وقف إطلاق النار لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عراقيل لجميع العاملين في المجال الإنساني إلى كل أراضي سورية، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، ولا سيما في منطقة الركبان، وكذلك المناطق التي تغير الطرف المسيطر عليها في الآونة الأخيرة. وفي هذا السياق، تود بولندا مرة أخرى أن تؤكد بقوة على ضرورة امتثال جميع الأطراف امتثالا كاملا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ونؤكد أيضا التزام جميع الأطراف في النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي أن تشكل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة محور مناقشتنا. ويجب أن نتخذ تدابير عملية للوقاية الفعالة من الخسائر المدنية أو الأضرار العرضية للممتلكات المدنية أو تقليلها.

فالمساعدة الإنسانية حسب التعريف تعتمد على من يقدمونها، أي العاملين في المجالين الإنساني والطبي. ويجب ألا ننسى أن سلامتهم وأمنهم يجب أن يكون لهما الأولوية، ويجب حمايتهم أثناء أداء مهامهم.

ونود أن نكرر دعوتنا القوية إلى جميع الأطراف التي لها تأثير على الحالة الميدانية، ولا سيما ضامنا أستانا، على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق وقف كامل للأعمال القتالية في جميع أنحاء الأراضي السورية.

لا تزال حجم الأزمة السورية والاحتياجات الإنسانية هائلة. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الشديدة لأضعف ضحايا هذا النزاع، لا سيما الأطفال والنساء وأعضاء الأقليات الدينية والمشردين داخليا. وتشكل هذه المجموعات حالياً نصف عدد السكان الحاليين في إدلب. وإذا لم يتم حمايتهم، فإننا نخاطر بحدوث كارثة إنسانية قد تشمل أيضا تهديداً خطيراًبوقوع عنف جنسي.

دعوني أختتم بالإشارة إلى أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ويبقى الاتفاق السياسي يشكل السبيل الوحيد نحو إحلال السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية إنشاء اللجنة الدستورية. ويتطلب ذلك تحولا سياسيا حقيقيا تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أقول إننا، بوصفنا بلدا له موقف قوي فيما يخص تحقيق عالم خال من الإرهاب وتعزيز الحوار بين الحضارات والأديان، فإننا نشعر بالصدمة العميقة إزاء إطلاق النار المأساوي في مكان مقدس للعبادة، هو كنيس شجرة الحياة في مدينة بيتسبرغ، وفي يوم السبت المقدس. ونقدم تعازينا الخالصة لأسر الضحايا الـ ١١ ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل. ونعبر عن تعاطفنا وتضامننا مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة والعالم. إن وفد بلدي يدين بشدة أعمال معاداة السامية والكراهية والتعصب التي لا ينبغي أن يكون لها مكان في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي يدعو

إلى اتخاذ إجراءات أكبر لضمان إحلال السلام والوئام والاحترام المتبادل.

كما نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا في المأساة التي أودت بحياة ١٨٩ راكبا على متن طائرة ليون أير. ونعبر عن حزننا على فقدانهم وعميق تعاطفنا وتضامننا.

وكذلك نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة. ترحب كازاخستان بالتغييرات الإيجابية في إدلب في أعقاب إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح، ولا سيما، مع إعادة خدمات النقل والاتصالات. إننا نعتقد أنه ينبغي تنفيذ اتفاق سوتشي على وجه السرعة بامتثال تام لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. من شأن هذا الاتفاق أن يعزز التقدم المحرز ويتيح فرصة لبدء مفاوضات سياسية. وفي الوقت نفسه، ندين الأعمال الاستفزازية للمنظمات الإرهابية – بما في ذلك في حلب – التي لا تعترف بالاتفاق. لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح للجماعات الإرهابية بتقويض هذه الاتفاقات.

وتعرب كازاخستان عن قلقها إزاء سلامة وحماية المدنيين في ريف محافظة دير الزور السورية، حيث شرد القتال أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص منذ تموز/يوليه. وقد أبلغنا بأن المشردين داخليا يقيمون في مخيمات مؤقتة في المحافظة وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ونشيد بالأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى كفالة توفير قدر كاف من الغذاء والتغذية والمياه، علاوة على المساعدة في مجال مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا في المنطقة.

لقد وردت تقارير تفيد بأن العشرات قد تعرضوا للقتل والإصابة، خلال الشهر الماضي، في حين لا يزال ما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ مدني محاصرين داخل ناحية هجين. وتواصل كازاخستان حث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تراعي باستمرار حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية.

وكذلك نعرب عن قلقنا إزاء العدد الكبير من الأجهزة المتفجرة التي خلفها مقاتلو داعش، وندعو إلى دعم مبادرة الأمم المتحدة للقيام بإزالة الألغام في هذه الأراضي. فمن شأن هذا أن يمكن من إزالة الذخائر غير المنفجرة وإطلاق العمليات الإنسانية وإعطاء اللاجئين الفرصة للعودة إلى ديارهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده الرامية إلى استعادة الهياكل الأساسية في الرقة وإزالة الألغام في أحيائها، إذ أن هذه الجهود ستسمح بعودة مئات الآلاف من المشردين إلى ديارهم. وينبغي للمنظمات الإنسانية الدولية أن تعمل بمزيد من الفعالية مع الهياكل المجتمعية المحلية لضمان أن تكون عودة اللاجئين طوعية وأن تتم بأمان وكرامة.

وتدعو كازاخستان المجتمع الدولي إلى دعم جميع الأطراف في عملية المفاوضات بين الأطراف السورية بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وإلى الاستفادة من التقدم الإيجابي المذكور آنفا لتحسين الحالة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وأن تولي نفس القدر من الاهتمام للحالة الإنسانية في جميع مناطق البلد. غير أن الأزمة الإنسانية تتطلب اتباع نهج كلي وشامل، يتجاوز مجرد إيصال المعونة.

ولذا فإن كازاخستان تقدم دعمها الكامل للسيد لوكوك والمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. إننا نقدر تقديرا عاليا إسهام المبعوث الخاص في محاولة تكوين اللجنة الدستورية وتشجيع الحوار بين مختلف صيغ الحوار في سورية.

وترحب كازاخستان ترحيبا حارا بمؤتمر قمة اسطنبول الأخير الذي حضره قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا. لقد أثبت المؤتمر، بوصفه مؤتمر القمة الأول بشأن سورية الذي يجمع بين ممثلي الفريق الصغير وعملية أستانا، أننا ربما نكون على وشك إيجاد

حل للأزمة. وكما ذكرنا آنفا، فإن كازاخستان تدعم حوار صيغة أستانا مع المنتديات الأخرى دعما قويا. إن هذا الحوار يبشر خيرا بنُهُج جديدة لمعالجة القضايا السياسية والإنسانية على السواء. وفي هذا السياق، نشجع نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك تلك المتعلقة باللجنة الدستورية السورية التي سيجري تكوينها قريبا. علاوة على ذلك، ونظرا لأن الحالة في سورية في طريقها إلى الاستقرار بالتدريج، يحدونا الأمل في أن تصل المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين من خلال الطرق المباشرة في أقرب وقت ممكن.

السيد إبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الممتازة.

وترحب كوت ديفوار بتوقيع الاتحاد الروسي وتركيا، في ١٧ أيلول/سبتمبر، على الاتفاق الذي ينشئ منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب. فقد حال دون حدوث ما كان يخشى كثيرا من مواجهة بين الأطراف المتحاربة، ومن ثم تجنب الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي كان يمكن أن تنجم عنها. ولذا فإن كوت ديفوار تحث جميع الأطراف على دعم تنفيذ أحكام هذا الاتفاق بحزم، ولا سيما تلك المتعلقة بسحب الأسلحة الثقيلة والمقاتلين المسلحين من المنطقة المنزوعة السلاح.

في الواقع، فإن الحالة في سورية لا تزال هشة، لا سيما في محافظة إدلب، حيث لا يمكن استبعاد خطر تجدد القتال. ولذلك، فإن بلدي يدعو الجهات الفاعلة في الأزمة السورية إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوصول الآمن والمستدام ودونما عائق للمساعدة الإنسانية إلى السوريين المحتاجين في إدلب وفي سائر أنحاء البلد على حد سواء. وتذكر كوت ديفوار أطراف النزاع في سورية بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة للقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). كما إنها ترحب باستمرار تقديم المساعدة المتعددة الأوجه من جانب وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الاشتباكات المسلحة.

ويرحب بلدي باستمرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وهو يدعو كذلك إلى تجديد الطرائق المحددة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة، بغية توفير المساعدة عبر الحدود، وهو أمر ضروري بالنظر إلى مخاطر تدهور الحالة الإنسانية في محافظة إدلب.

ويظل وفد بلدي مقتنعا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة السورية إلا من خلال عملية سياسية تستند إلى حوار شامل للجميع فيما بين جميع أصحاب المصلحة. وهو يرحب، في هذا الصدد، بالمبادرات المتخذة في سياق عمليتي جنيف وأستانا ومؤتمر القمة الرباعي الأخير في اسطنبول، التي تهدف جميعها إلى وقف الأعمال العدائية وعودة السلام والاستقرار الدائمين في سورية. ويعتقد بلدي أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في سورية من دون المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. ولذلك، فهو يحث جميع الأطراف، بما فيها الدول والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، على التعاون تعاونا كاملا مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للجمهورية العربية السورية لكفالة إخضاع الأشخاص المسلحين أو الجماعات المسلحة المسؤولة عن جرائم الحرب للمساءلة أمام المحاكم الدولية المختصة.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار التأكيد على أن الحل الدائم للأزمة الراهنة في سورية يتطلب عملية سياسية جامعة علاوة على تنفيذ مخرجات بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وأحكام إعلان سوتشي المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن خالص تعازيها في الضحايا الذين كانوا على متن طائرة ليون أير الإندونيسية وتعبر عن تعاطفها مع أسرهم.

وتشكر الصين وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. لقد أحطنا علما بالتقرير الأخير للأمين العام عن جهود الإغاثة الإنسانية في سورية (S/2018/947).

ما زالت الحالة العامة في سورية هادئة، في الوقت الحاضر. ويجري تنفيذ مذكرة التفاهم بين روسيا وتركيا بشأن تحقيق الاستقرار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وقد تم التخفيف من حدة الحالة في إدلب، والتوترات في جميع أنحاء الأراضي السورية آخذة في الانخفاض، وبالتالي فقد هُيِّئَت بيئة أكثر مواتاة لتحسين الوضع الإنساني في سورية. في الوقت نفسه، أسفرت سنوات من النزاع عن حاجة إنسانية ضخمة في البلد، تتسم بضخامة عدد السكان المحتاجين للمساعدة والهياكل الأساسية المتضررة بشدة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى الشعب السوري نقدا وعينا، مع التركيز حاليا على التحضير لفصل الشتاء. لقد لاحظنا إعادة الفتح التدريجي لمعبر نصيب الحددي وغيره من نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود السورية – الأردنية. ويجري تدريجيا استعادة الطرق الرئيسية وشبكة الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه وغيرها من الهياكل الأساسية، مما يهيئ بيئة أكثر مواتاة لإعادة تعمير البلد وعودة اللاجئين. لا يمكن الوفاء بتوقعات الشعب السوري واستئناف الحياة الطبيعية إلا بتحقيق تقدم مطرد في جهود إعادة التعمير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط جهود الحكومة والشعب السوريين، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات.

وعلى جميع الأطراف في سوريا أن تضع في اعتبارها مستقبل البلد ورفاه شعبه، ومتابعة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والحفاظ على وقف إطلاق النار، ووقف جميع الأعمال العدائية، وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات وتحسين الحالة الإنسانية على وجه السرعة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية وتقديم المساعدة إلى جميع المناطق المحتاجة في سوريا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تسترشد جهود الإغاثة الإنسانية في سورية بمبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس، وأن تستند إلى احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

ولا تزال الجماعات الإرهابية تهدد أمن سوريا وتعوق جهود الإغاثة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون حازما في مكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة المجلس، وتوطيد نتائج جهود مكافحة الإرهاب واستعادة الاستقرار في سوريا.

وتبذل الصين جهودا دؤوبة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سوريا. وفي تموز/يوليه الماضي، أعلن الرئيس شي جينبينغ مبادرات جديدة في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى تعاون الصين والدول العربية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا والبلدان المجاورة المتضررة، والتي سنعمل بنشاط على تنفيذها. ومنذ وقت غير بعيد، قدمت الصين معدات للطاقة، مثل المحولات والكابلات، إلى سوريا، التي نعتقد أنها ستؤدي دورا إيجابيا في تحسين الهياكل الأساسية للطاقة في سوريا وضمان سبل العيش الأساسية للناس. ولا تزال الصين ملتزمة بمساعدة الشعب السوري.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): شأني شأن الآخرين، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة إندونيسيا عقب حادث تحطم الطائرة.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني لجهودهم المستمرة لتقديم المساعدة الإنسانية في سوريا.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2018/947)، فإننا نشهد انخفاضا في مستوى الأعمال العدائية في عدد من المناطق

في سوريا. وبسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا تركيا، تراجعت الأنشطة العسكرية بشكل كبير أيضا في إدلب. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها روسيا وتركيا ونؤكد على أهمية الاستمرار في تنفيذ اتفاق إزالة المظاهر العسكرية، الذي حال دون حدوث كارثة إنسانية محتملة في إدلب.

وعلى الرغم من هذه التطورات المشجعة، نلاحظ أيضا بقلق أن الاحتياجات الإنسانية في سوريا لا تزال مرتفعة. هناك بعض المناطق، مثل مخيم الركبان حيث الأوضاع الإنسانية بالغة الخطورة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديا في تقديم المساعدات للمناطق التي يصعب الوصول إليها، وكذلك الأماكن التي تغيرت السيطرة عليها. ولا يزال المدنيون يتضررون بالآثار المباشرة أو غير المباشرة للأعمال العدائية.

وفي ظل هذه الظروف، فإننا نقدر أن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني قد توصلوا إلى الملايين، وقدموا المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين من خلال البرامج العادية والمساعدة عبر الحدود التي لا تزال جزءا أساسيا من الاستجابة الإنسانية، كما جاء في تقرير الأمين العام. ولأن القوافل المشتركة بين الوكالات لم تُنشر منذ آب/أغسطس، فإننا نشجع الأمم المتحدة على الاستمرار في التواصل والتفاعل مع السلطات السورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق ذات الأولوية التي يتأكد تغير السلطة فيها. علاوة على ذلك، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بحاجة إلى وصول إنساني آمن وسريع ودون عوائق ومستدام للاستجابة بفعالية للاحتياجات المستمرة لملايين السوريين. كما تظل حماية المدنيين والمرافق المدنية ضرورية أيضا.

أخيرا، وكما ناقشنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8383)، فإن إيجاد حل سياسي شامل وجامع، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هو السبيل الأمثل لإنهاء معاناة الشعب السوري – وبالتالي، دعمنا المستمر للمبعوث الخاص دي ميستورا وهو يبذل كل جهد ممكن لتنشيط العملية السياسية، بدءا بإنشاء اللجنة الدستورية في أسابيعه القليلة المتبقية، ولكن الحاسمة. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر قمة المجموعة الرباعية المعقود في اسطنبول يوم السبت، والذي نعتقد أنه يمكن أن يسهم في إحياء العملية السياسية.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): وأنا أيضا أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي لحكومة وشعب إندونيسيا عقب حادث تحطم الطائرة المأساوي.

ونرحب بعقد هذه الجلسة اليوم، ونشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية المفصلة.

ونود أن نؤكد على التراجع الكبير في مستوى العنف في إدلب والمناطق المحيطة بها بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر بين تركيا والاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الملايين من المدنيين في إدلب ومناطق أخرى في سوريا ما زالوا في غاية الضعف. وكما ذُكر، فإن الحالة الإنسانية في إدلب غير مشجعة بالمرة. وحوادث تفجير العبوات الناسفة المرتجلة وغيرها من أعمال العنف المستحقة للشجب التي تنسب بالدرجة الأولى إلى هيئة تحرير الشام ما زالت تتسبب في إزهاق الأرواح وإصابة المدنيين. وازداد سوء التغذية وانتشار الأمراض. ونعتقد أنه من الضروري منع مزيد من التدهور وعكس مسار الحالة الإنسانية في إدلب وبقية سوريا. ويجب الاستفادة من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة تركيا وروسيا من أجل حماية المدنيين على نحو أكثر فعالية واستدامة، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونلاحظ أن الحالة في الركبان تتطلب اهتماما خاصا أيضا. فهناك ٤٥ ٠٠٠ شخص ما زالوا يقيمون في المخيم في ظروف معيشية غير مستقرة، ولا يتلقون رعاية طبية ويجدون صعوبة كبيرة في الحصول على المياه والغذاء. ولذلك، نود أن نشدد

على أهمية إتاحة الوصول إلى المنطقة للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وتسليط الضوء على الحاجة إلى دعم عملهم في الأشهر المقبلة. إضافة إلى ذلك، نرحب بكون العودة إلى الرقة أصبحت ممكنة الآن، ونؤكد الحاجة إلى ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي العمل للحد من المخاطر الكبيرة التي يشكلها وجود عدد كبير من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونشدد على أن هشاشة الملايين من المشردين داخليا تتطلب اتخاذ بين تدابير عاجلة، من بينها الوصول الفوري والآمن دون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، لا سيما المساعدات عبر الحدود. ومن المهم أيضا ضمان حق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة الطوعية إلى ديارهم وأعمالهم التجارية بصورة آمنة وكريمة، وفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا.

وأود أن أختتم بالثناء على الجهود الدؤوبة والشجاعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفيه من أجل تقديم استجابة إنسانية فعالة في سوريا، وكذلك من خلال مناشدة جميع الأطراف المعنية بالالتزام بإيجاد حل سياسي للنزاع، بدءا بإنشاء لجنة دستورية بحلول نهاية العام.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم التعازي لأسر ضحايا حادث تحطم الطائرة المروع في إندونيسيا.

وأود أن أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية الواقعية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر العاملين في المجال الإنساني في سوريا على جهودهم الدؤوبة لتحسين حياة المحتاجين. والزملاء من الأمم المتحدة، وكذلك من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، بما في ذلك ذوي الخوذ البيض، يستحقون منا عميق الاحترام والامتنان والدعم.

سأركز في بياني على ثلاث نقاط: أولا، الحاجة إلى الوصول الإنساني والعابر للحدود؛ ثانيا، ضرورة استمرار التهدئة في إدلب واحترام القانون الإنساني الدولي؛ ثالثا، الحاجة إلى عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة.

أولا، فيما يتعلق بالوصول، لا تزال الاحتياجات الإنسانية مرتفعة في جميع أنحاء البلد، بعد قرابة ثماني سنوات من الحرب المستمرة. ونشعر بقلق بالغ إزاء عدم الوصول داخل سوريا، حتى إلى المناطق الموجودة الآن في أيدي النظام السوري. ولا يسمح النظام للقوافل المشتركة بين الوكالات بالوصول إلى من هم أشد احتياجا للمساعدة. وهي لم تنشر منذ ١٦ آب/أغسطس. وهناك عدة مناطق يُمنع الوصول إليها كانت في السابق في أيدي المعارضة السورية. ومن غير المقبول أن يستمر عقاب المدنيين جماعيا من قبل النظام لمجرد أنهم يعيشون في مناطق كانت تسيطر عليها المعارضة. وينبغي ألا يسمح للحكومة السورية بمواصلة التدخل في تقديم المساعدات المنقذة للحياة.

ولا يمكننا أن نقبل وضعا يظل فيه ما يسمى بالمناطق التي يصعب الوصول إليها على ما هي عليه لمجرد استمرار وجود العقبات المصطنعة التي يفرضها النظام السوري. وهو نظام تقع عليه المسؤولية عن جميع مواطنيه. ويجب على النظام السوري أن يضمن الوصول لكي يتسنى إجراء تقييم الاحتياجات الموضوعية وتوزيع المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وتكتسي هذه الشروط المسبقة أهمية بالغة لإيصال المساعدات الإنسانية على أساس مبدئي. ونحن بحاجة إلى إيصال المعونة وإجراء التقييمات المستقلة للاحتياجات، فضلا عن رصد الأوضاع في ضوء الحاجة إلى الحماية وفقا لمعايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعتبر الاحتياجات الإنسانية في إدلب من بين الأكثر مساسا في البلد. فما يزال ثلاثة ملايين شخص محاصرين بين الجيش السوري والحدود التركية. وعلى أساس المعلومات التي قدمها السيد لوكوك للتو، فمن الواضح أن تقديم المساعدة عبر الحدود في الوقت الراهن أصبح شريان حياة لا غنى عنه للمدنيين في إدلب. وفي أيلول/سبتمبر، تلقّى ما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠

شخص مساعدات غذائية من تركيا عن طريق تلك الآلية. ويجب أن تكون الرسالة الموجهة من المجلس هي أن من الواضح أن استمرار العمل الإنساني من خلال هذه القناة حتى نهاية العام أصبح مسألة حياة أو موت. وليس ثمة بديل لتقديم المعونة عبر الحدود إذا أردنا الحفاظ على بقاء المدنيين في إدلب على قيد الحياة.

ويساورنا القلق إزاء تقرير السيد لوكوك بشأن عدم وصول قافلة المساعدة بعد إلى مخيم الركبان. فالوضع الذي يعاني منه ٤٥ ٠٠٠ شخص في ذلك المخيم الواقع على الحدود السورية – الأردنية حرج للغاية وقد طال انتظار إيجاد حل طويل الأجل لمأساتهم. وندعو الأطراف المعنية على العمل للتوصل إلى حلول، مع الأخذ بكرامة الأشخاص المحاصرين هناك بعين الاعتبار.

وتتعلق النقطة الثانية بالحاجة إلى استمرار التهدئة في إدلب واحترام القانون الدولي الإنساني. ونرحب كما فعل الآخرون، بانخفاض معدلات العنف في جميع أنحاء إدلب منذ إبرام مذكرة التفاهم بين تركيا وروسيا. فقد أسفرت في الحد مباشرة من خطر كارثة إنسانية وأتاحت لسكان إدلب بعض الهدوء. ولا يزال ضروريا منع شن أي هجوم عسكري واسع النطاق على إدلب. وندعو جميع الأطراف إلى تحويل الحد من العنف في إدلب إلى وقف مستدام لإطلاق النار، من شأنه أن يفضي إلى حل تفاوضي هناك.

ويجب على جميع أطراف النزاع في سوريا احترام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية المدنيين وتيسير العمل الإنساني المبدئي. وينبغي تمكين المدنيين من مغادرة إدلب بحرية إذا رغبوا في ذلك بمحض إرادتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤدي التدابير الحالية الرامية إلى فض النزاع إلى وضع حد للهجمات اللاإنسانية على المستشفيات التي ظللنا نشهدها طيلة فترة الحرب في سوريا. ومع ذلك، ينبغي ألا يتحول فض النزاع إلى مجرد آلية جزئية للموافقة للأطباء والعاملين في المجال الإنساني لأداء عملهم. ونرى أنه يجب تمكين الأطباء والعاملين في المجال الإنساني من القيام بعملهم دائما. وتقع المسؤولية الكاملة عن أي هجوم الآن على النظام السوري وحلفائه الذين يقدمون له الدعم الجوي. وسيخضع المسؤولون عن أي هجوم للمساءلة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتقديم الدعم إلى العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة. وكنت قد شددت في يوم الجمعة، عندما ناقش المجلس مسألة اللجنة الدستورية (S/PV.8383) على أن اللجنة ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي جزء من عملية سياسية أوسع بقيادة الأمم المتحدة وتستند إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في سوريا إلا من عبر حل سياسي يشمل جميع السوريين. ولذلك، تعترض مملكة هولندا بشدة على النداءات المبكرة بتقديم المعونة لأغراض إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. ولن يقدّم الاتحاد الأوروبي أي معونة لإعادة الإعمار إلى سوريا إلى أن تبدأ عملية انتقال سياسي شامل ولا رجعة فيه ويتسم بالمصداقية، ويستمر العمل على تحقيقه بحزم. ويجب التفاوض على عملية الانتقال السياسي هذه مع أطراف النزاع السوري على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف. ونرى أن دور الأمم المتحدة، وخاصة السيد ستافان دي ميستورا وخلفه، يكتسي أهمية حاسمة في هذا السياق. وأود أن أوجه مرة أخرى انتباه المجلس إلى بيان صادر من عدد من الحقوقيين البارزين يبين بوضوح المعايير اللازمة لتقديم المعونة إلى سوريا. وذكر أولئك الحقوقيون في الرأي القانوني الذي قدموه لنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر:

”فبدون التقيد بهذه المعايير، فإن من المحتمل أن يساعد تقديم المعونة لأغراض إعادة الإعمار على استمرار الانتهاكات الجديدة أو السابقة أو الحالية للقانون الدولي،

الأمر الذي قد يؤدي إلى التواطؤ أو قد تنشأ عنه مسؤولية دولية مشتركة''.

وينبغي أيضا أن أشدد على أن أي انتقال يقتضي المساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع، وهو ما نُصّ عليه أيضا في بيان جنيف. ولأجل تحقيق السلام المستدام، فلا مناص من مساءلة المشتبه بارتكابهم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا. وإذا ما استمرت عرقلة المجلس ومنعه من إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب استخدام حق النقض، فسنواصل الجهود الرامية إلى المساءلة في محافل أخرى.

وفي الوقت الراهن فإن سوريا ليست مهيأة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين، وهو أمر لا يمكن تيسيره إلا بتوفر معايير الحماية، فضلا عن أهمية مشاركة مفوضية شؤون اللاجئين في رصد حماية المدنيين السوريين.

وختاما، نعرب عن تأييدنا الكامل للمطالب الخمسة التي تقدم بها السيد لوكوك توا. ونتطلع إلى حدوث تحسّن سريع وفعّال لإيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا. ولا يزال تقديم المعونة عبر الحدود ضروريا للوصول إلى المدنيين في إدلب، لا سيما وأن الكثيرين منهم من المشردين داخليا ويعتمدون على المعونة الإنسانية من أجل البقاء. ونشدد على النقاط التي بيّنها زميلنا الفرنسي عن الحاجة إلى إيجاد حل سياسي مستدام. وفي غضون ذلك، فلنكفل قدرة الأمم المتحدة على التخفيف من الحاجة الماسة للمدنيين في سوريا، الذين طالما عانوا معاناة رهيبة بالفعل.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن أعمق تعازينا لحكومة إندونيسيا وشعبها في حادث تحطم الطائرة صباح اليوم.

وقد تحدّث ممثل الكويت باسم السويد سلفا بصفتها القائم المشارك على الصياغة. لكنني وبعد الاستماع إلى البيانات هذا الصباح، أود أن آخذ الكلمة لمجرد التشديد على بعض المسائل التي أرى فيها تقاربا في المواقف. ولحسن الحظ، فإن هذه المسائل يبدو أنها تتداخل مع الأسئلة التي طرحها وكيل الأمين العام هذا الصباح.

أولا، أود أن أتطرق إلى احترام المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الوصول إلى مخيم الركبان وغيره من المناطق التي يصعب الوصول إليها، فضلا عن الحماية، بما في ذلك في دير الزور، وبشكل أعم المدارس والمستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية. ويتعلق ذلك أيضا أهمية بعمليات التقييم المستقل للاحتياجات ورصدها بهدف القيام بالعمل الإنساني المبدئي، على النحو الذي ناقشه وكيل الأمين العام هذا الصباح. وتتمثل النقطة الثانية التي أود التشديد عليها في تنفيذ الاتفاق الروسي – التركي بشأن وقف إطلاق النار في إدلب بهدف الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية هناك. ثالثا، وفي ضوء ما تقدم، فنحن بحاجة إلى تجديد الطرائق المنصوص عليها في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ضمان إيصالها إلى ما يزيد على ٣ ملايين من المدنيين في إدلب وفي جميع أنحاء شمال سوريا.

وأخيرا، يبدو أننا جميعا نتفق على أنه لا يمكن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية إلا بإحراز تقدم على المسار السياسي عبر إيجاد حل سياسي استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحدونا الأمل في أن تتحد إرادة أعضاء المجلس حول هذه النقاط وأن يتمكنوا من العمل معا في بذل جهود جادة للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية الهائلة في سوريا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بطبيعة الحال، نود أولا وقبل كل شيء أن نعرب عن خالص التعازي لحكومتي وشعبي الولايات المتحدة إندونيسيا في أعقاب المآسي التي شهدتاها مؤخرا .

ونشكر السيد لوكوك على إحاطته الشاملة. ونعرب عن عميق تقديرنا للعمل الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة عندما يُؤدَّى ذلك العمل بطريقة نزيهة مع التقيد الصارم بمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية.

واستنادا إلى النجاح المحرز في تحرير أجزاء كبيرة من سوريا من سيطرة الإرهابيين، تستمر الجهود لاستعادة الحياة الطبيعية وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم. ويجب علينا أن نوحد صفوفنا حتى نتمكن بشكل جماعي من تقديم المساعدة اللازمة والفعالة في تلك العمليات، عوضا عن عرقلتها بأية ذرائع مسيّسة أو استنادا إلى العشرات من الشروط غير المفهومة صراحة. وقد كان القصد من مبادرة الاتحاد الروسي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن اللاجئين السوريين هو المساعدة على توحيد تلك الجهود. وقدّمت السلطات في دمشق ضمانات أمنية لأولئك الأشخاص الراغبين في العودة إلى ديارهم، في حين تواصل العمل على وضع إطار قانوني من شأنه تذليل إدماجهم على وجه السرعة.

إن تدفق السوريين العائدين من لبنان آخذ في التزايد. ويمكننا أن نرى أثر فتح معبر نصيب على الحدود السورية – الأردنية. لقد كان الناس على جانبي الحدود ينتظرون بفارغ الصبر منذ عدة سنوات ليعود شريان النقل هذا، الذي يدعم الصلات التجارية والإنسانية على الصعيد الإقليمي، إلى العمل مرة أخرى. وتستحق هذه الخطوات كل التشجيع لإسهامها في تحقيق مبدأ أساسي لاستقرار الحالة في الشرق الأوسط مثل مبدأ إقامة علاقات حسن الجوار.

إن تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن العمل على تحقيق استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب بناء على الاتفاق الروسي – التركي الرفيع المستوى يسير بنجاح. وشركاؤنا الأتراك يفعلون كل ما في وسعهم لإخراج الجماعات المسلحة وأسلحتها الثقيلة من المنطقة المجردة من السلاح. بيد أن المليشيات المتمركزة هناك لا تزال تنتهك أحكام الاتفاق بإطلاق النار على القرى المجاورة، وهناك تقارير جديدة عن تحركات مريبة لعناصر جبهة النصرة وذوي الخوذ البيض، حاملين مواد سامة. وينبغي لنا أن نشير إلى أن اتفاقات التهدئة كانت مؤقتة من البداية، ولم يشطب أحد مهمة القضاء على أي وجود للإرهاب في سورية من جدول الأعمال. وإذا استمرت الاستفزازات من جانب العناصر المتطرفة، فإن روسيا تحتفظ بالحق في دعم الإجراءات الفعالة المتخذة من قبل الحكومة السورية للقضاء على معاقل الإرهابيين.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في الركبان. وبوجه عام، ستتحسن الحالة الإنسانية في سورية إذا توقف التحالف عن انتهاك سيادة الجمهورية العربية السورية من خلال وجوده غير القانوني، وأقصد بذلك قاعدة التنف العسكرية في جنوب البلد ووجود التحالف شرق نهر الفرات. إن الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق التي احتُلت بصورة غير مشروعة، دون التنسيق مع الحكومة السورية، تطرح أيضاً العديد من الأسئلة بصورة عامة.

لقد التقى زعماء روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر واعتمدوا بياناً مشتركاً، ونحن ممتنون لرئيس تركيا على تلك المبادرة الهامة التي توحّد الصفوف. وأعرب المشاركون في القمة عن موقف عام يدعو إلى التعاون بغية زيادة تطبيع الحالة في سورية، والذي تحددت شروطه في إطار صيغة أستانا بفضل جهود روسيا وتركيا وإيران. وتم الإعراب عن الالتزام بالتوصل إلى تسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وبالمناسبة، فإن مسألة التعاون بين عملية أستانا وما يسمى المجموعة المصغرة قد نوقشت أيضاً في مؤتمر قمة اسطنبول.

وتم الإقرار بأهمية بدء عمل اللجنة الدستورية استناداً لقرار مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، ونأمل أن تتمكن من بدء أعمالها قبل نهاية هذا العام، على فرض أن الظروف مواتية. ولكن يدرك الاختصاصيون أنه يجب أن تعترف جميع الأطراف بشرعية اللجنة إذا أُريد لها أن تتسم بالكفاءة والفعالية. ومن المهم أن يدرك الجميع أن الشعب السوري هو المسؤول عن مصيره، وهو الذي يجب أن يحدد جميع الجوانب المتصلة بهيكل دولته أثناء الحوار. وبعد سنوات طويلة من الحرب، يتعين على البلد أن يشرع في عملية مصالحة وطنية، بطريقة أو بأخرى. ولطالما تميزت سورية بمستوى عالٍ من الوفاق الوطني. ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وأصدقاء سورية أن يساعدوا في ذلك، ولكن فرض حلول جاهزة أو إنذارات نهائية أو مواعيد نهائية على السوريين خطأ وعبثي. وعلى أي حال، تشير الأدلة التجريبية إلى أن محاولة فرض حلول لأي أزمة إقليمية لا ينجح.

ورداً على الأسئلة العديدة الموجهة إلينا، أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن البيان المشترك الصادر عن الزعماء الذين شاركوا في مؤتمر القمة الرباعية المعقود في اسطنبول سيجري تعميمه بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن في غضون دقائق، ويمكنني أن أؤكد للمجلس أنه يتضمن إجابات وافية. وأشكر أعضاء المجلس الذين أيدوا البيان المشترك وأكدوا بذلك استعدادهم للعمل بصورة بناءة في السعي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية.

وأود أن أوجه انتباه زملائي الذين يواصلون استخدام مصطلحات مثل ”النظام السوري“ إلى حقيقة أن هذا الاستخدام يتنافى مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي لا تذكر إلا حكومة الجمهورية العربية السورية. ومن الضروري وضع نهج قائم على الاحترام، ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على النهوض بالعملية السياسية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

نود أن نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية.

يؤكد وفد بلدي مجدداً موقفه المتمثل في أنه يمكن الحد من العنف في جميع أنحاء الأراضي السورية في إطار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وفي هذا السياق، نود أن نشدد على الاتفاقات المحلية والمبادرات التي تروج لها الدول الضامنة لمسار أستانا، فضلاً عن الاتفاق بين روسيا وتركيا الذي مكن من إنشاء منطقة منزوعة السلاح داخل محافظة إدلب، وهو أمر يساعد على الحد من أعمال العنف وإجلاء المحتاجين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ونشجّع على مواصلة هذه الاتفاقات بهدف تمكين الناس من العودة إلى الحياة الطبيعية وإلى مواطنهم الأصلية. ونود أن نذكّر جميع الأطراف المعنية بأن العودة يجب أن تكون طوعية ودون عوائق، وأن تضمن الكرامة الكاملة للناس وسلامتهم. وفي هذا الصدد، نحث على استمرار إزالة الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية في المناطق السكنية.

ونكرر القول بأنه ليس هناك حل عسكري للنزاع في سورية. وعلى العكس من ذلك، نشدد على أن الأطراف يجب أن تحترم القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، الذي نود في سياقه أن نسلط الضوء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع المعقود في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بين السلطات العليا لتركيا وفرنسا وروسيا وألمانيا. ويُنتظر أن يساعد ذلك الاجتماع على تعزيز الحوار وضمان وقف إطلاق النار في محافظة إدلب من أجل حماية أرواح الملايين من المدنيين ومنع العنف ضد البُنى التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس. ونحث المشاركين في الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة التي ستعقد في الأسابيع القليلة القادمة على تعزيز تلك الاتفاقات والتمكين من إنقاذ

الأرواح وتحسين الحالة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرى أن أي جهد يُبذل أو إجراء يُتخذ في إطار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي ينص على مكافحة الجماعات المسلحة أو الجماعات المحددة باعتبارها إرهابية من قبل مجلس الأمن، يجب أيضاً أن يأخذ في الاعتبار حماية المدنيين في إطار القانون الدولي. وندعو أعضاء المجلس الدائمين الذين يملكون نفوذاً على أرض الواقع إلى ممارسته في ذلك الصدد بحيث لا يترتب على مكافحة هؤلاء الإرهابيين والجماعات المسلحة إزهاق المزيد من أرواح الأبرياء.

وأخيراً، نود أن نؤكد على أن السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع يكمن في التوصل إلى حل مستدام وسلمي وشامل للجميع من خلال عملية سياسية بقيادة سورية، تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري مع الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الإقليمية في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه في إعلان سوتشي، لأن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى تشكيل لجنة دستورية متوازنة وذات تمثيل ومصداقية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، أضم صوتي إلى السادة الزملاء الذين عبروا عن تعازيهم لكل من الحكومة والشعب في إندونيسيا الصديقة جراء الحادث المأساوي الذي تعرضت له الطائرة المدنية.

من المستهجن فعلا إصرار بعض الوفود الدائمة الغربية على الخلط المتعمد بين ما هو إنساني وما هو سياسي، إذ ما زالت هذه الوفود تضع العراقيل أمام العمل الإنساني النزيه والشفاف وغير المسيس، وتتبجح علنا أمام الجميع اليوم بأنه لا عمل إنساني في سورية بدون إشباع الأجندات السياسية التدخلية لهذه الدول. وهكذا استمعنا اليوم من البعض – نفس الوفود – إلى جملة من الشروط السياسية المسبقة التي تحاول تفريغ العمل الإنساني من محتواه، وتوجيه هذا العمل الإنساني صوب التوظيف السياسي لمعاناة الشعب السوري.

أذكر، سيدي الرئيس، بأن جلسة اليوم تزامنت مع عدوان أقدم عليه ما يسمى بالتحالف مرة أخرى على منطقة هجين بريف دير الزور الشرقي. تم القصف باستخدام الفوسفور الأبيض المحرم دوليا، وهو أمر أدى إلى قتل عائلة بكاملها؛ أطفال والأم والأب. الجلسة السابقة، كما تتذكرون، التي جرت في ٢٤ من هذا الشهر (انظر S/PV.8383)، تزامنت مع عدوان إجرامي إرهابي قامت به العصابات الإرهابية المتواجدة في إدلب ضد حلب. ونجم عن هذا القصف الذي استخدم فيه ٤٠ صاروخا – العصابات الإرهابية في حلب أطلقت على حلب ٤٠ صاروخا – قتل وإصابة العشرات من المدنيين. الجلسة التي قبل ذلك، في ١٧ من هذا الشهر أيضا (انظر S/PV.8373)، أقدم طيران التحالف على قصف بلدتين – السوسة والبو بدرا – في دير الزور، ونجم عن ذلك قتل العشرات من المدنيين. كل ذلك لا تراه مجاهر حكومات الدول التي تحدثت اليوم عن الوضع الإنساني في بلادي. وللأسف أيضا لم تره الذراع الإنسانية للأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

أود بداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم، ومن خلالكم بلدكم الصديق دولة بوليفيا لمتعددة القوميات، على إدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد حافظت رئاستكم الموقرة على الأمانة المناطة بها في الحفاظ فعلا على السلم والأمن الدوليين واحترام أحكام الميثاق. ولذلك، فإن الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة فخورون بهذا الأداء البوليفي الرفيع المستوى.

لقد تم التأكيد خلال اللقاءات المتعددة التي عقدت مؤخرا بين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد لوكوك مع كبار المسؤولين السوريين على ضرورة تنسيق العمل المشترك بين

الجانبين من أجل تحقيق المزيد من التفاهم بين الطرفين، وإزالة ما أمكن من العقبات، لتطوير دور الأمم المتحدة في المجال الإنساني، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الناظم لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك على الرغم مما يعانيه هذا الموضوع من صعوبات بسبب تراجع تمويل أنشطة الأمم المتحدة في سورية، وهو ما تحث عنه السيد لوكوك، وبسبب الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها حكومات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها على الشعب السوري. يتباكون، كما سمعنا اليوم، على أن هناك ١٠ ملايين سوري يحتاجون للمساعدة الإنسانية، لكنهم في نفس الوقت يفرضون إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب على ٢٣ ملايين سوري.

إن الحكومة السورية تؤمن بالدور الهام الذي أناطته الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ولا زالت دمشق تعول على هذا الدور لمساعدة السوريين ممن تأثروا جراء الحرب الإرهابية التي فرضت على بلادي سورية. دور يحافظ على مصداقية هذه المنظمة وفعاليتها، دور يحترم سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها، كما تقول قراراتكم أنتم التي بلغ عددها حتى الآن ٢٨ قرارا إنسانيا وسياسيا. كلها تقول: يجب عليكم أن تحافظوا على استقلال سورية وسيادتها ووحدتها أرضا وشعبا. دور حيادي ومستقل وغير مسيس لا يخضع لابتزاز بعض الدول المؤثرة. دور يرتكز بالتأكيد على احترام أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لوكوك، وكذلك اطلعنا بكل اهتمام على التقرير قيد البحث (انظر S/2018/947). وأود أن أشير إلى بعض الملاحظات التي لا بد أنها ستجيب على بعض التساؤلات التي طرحها السادة الزملاء.

أولا، هناك حاجة ملحة كي يتم إجراء نقاش شفاف وموضوعي ومهني لتعديل آلية تقديم التقارير الخاصة بما يسمى الوضع الإنساني في بلادي سورية، بحيث يكون الهدف من هذه التقارير السعي لمساعدة السوريين المحتاجين. ونشير هنا إلى أن استمرار تقديم هذه التقارير بشكل شهري هو مضيعة للوقت والمال والموارد البشرية. ونؤكد على ضرورة الاستعاضة عنها بتقارير ربع سنوية، أخذا بعين الاعتبار أن الكثير من المعلومات الواردة في التقرير قيد البحث هي معلومات تجاوزها الزمن. نحن ندرس في التقرير المطروح أمامنا ما جرى قبل شهر أو شهرين بينما المطلوب أن ندرس ما جرى في هذا الشهر.

ثانيا، هناك حاجة ملحة أيضا كي يتم إجراء نقاش شفاف وموضوعي ومهني حول مضمون هذه التقارير، بحيث لا تكون التقارير وسيلة لاستغلالها من البعض لممارسة الضغط السياسي والابتزاز. إذ لا يعقل، ومن المستهجن، بعد إدراك القاصي والداني بأن هناك حربا إرهابية قذرة قد استهدفت سورية على مدى السنوات السبع الماضية، وبعد اعترافات كبار مسؤولي الدول عن انخراط حكوماتهم بتمويل الجماعات الإرهابية ورعايتها – ليس هناك من داع لكي نذكر من كتب مذكراته ومن تكلم أمام الكونغرس ومن تكلم أمام مجلس الشيوخ، ورئيس الأركان السابق، ووزير الدفاع السابق، ليست هناك ضرورة لأنكم تعرفون كل ذلك – وبعد أن اتضح للقاصي والداني بالأدلة والبراهين أن المجموعات الإرهابية المسلحة هي التي كانت، وما زالت، تتخذ من المدنيين دروعا بشرية، وهي التي تتخذ من المشافي والمدارس مقرات عسكرية لها كي تستهدف المدنيين في عملياتها الإرهابية، وبعد أن أصبح جليا للقاصي والداني أيضا أن مصدر المعلومات الكاذبة التي تستهدف الحكومة السورية هو المجموعات الإرهابية المسلحة وداعميها، وبعد وبعد وبعد، من المستهجن أن يستمر معدو التقرير في نهجهم السلبي المسيس ضد الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها، لا سيما من حيث استمرارهم في السقوط

في ذات الأخطاء التي تعتبر خروجا كبيرا عن ولايتهم، واستمرار تجاهلهم المتعمد للملاحظات والشواغل التي عبرت عنها الجمهورية العربية السورية خلال التقارير السابقة ذات الصلة للأمانة العامة. ست وخمسون مرة قدمنا ردودا رسمية على تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووضعنا فيها إجابات واضحة على كل التساؤلات، لكن هذه الملاحظات لم يتم نقلها في تقارير المكتب، أبدا. سنوات ونحن نحاول إقامة علاقات تعاون مع المكتب ونقدم له كل المعلومات المتاحة لدينا، ونفاجأ دائما بأن ملاحظاتنا لا تصل إلى عناية موظفي المكتب واهتمامهم. تصل إليهم تقارير شهود عيان وخوذ بيضاء وغيرهم لكن لا تصلهم ملاحظات الحكومة السورية.

ثالثا، يدعي التقرير بصورة تستدعي الاستغراب أن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تعط موافقتها على خطة القوافل الإنسانية لشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، هكذا سمعنا اليوم من السيد لوكوك.

والحقيقة أن حكومة بلدي طلبت من الأمم المتحدة إدراج المناطق التي تم تحريرها والمدرجة أصلا في خطة المناطق المصنفة أمميا على أنها محاصرة أو يصعب الوصول إليها، طالبنا إدراج هذه المناطق ضمن خطة البرنامج الدولي لإيصال المساعدات. لكن الأمم المتحدة لم تدرج هذه المناطق المحررة في خطة المساعدات، لماذا؟ لا أعرف. السؤال الموجه إلى السيد لوكوك.

رابعا، حول إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان، وكلنا نعرف أن مخيم الركبان موجود في الصومال وليس في سورية. أعتقد ذلك. لا أعرف إن كانت معلوماتي الجغرافية صحيحة أم لا. لأن البعض تحدث عن مخيم الركبان وكأنه في الصومال أو ملديف. أؤكد أن الحكومة السورية أعطت موافقتها لوكالات الأمم المتحدة على تسيير قافلة مساعدات إنسانية إلى المخيم بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل مباشر من داخل الجمهورية العربية السورية؛ إلا أن فريق الأمم المتحدة وبعد توجهه إلى منطقة الـ ٥٥ كم بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الجاري عاد أدراجه إلى مدينة دمشق بشكل عاجل بسبب تدهور الوضع الأمني وورود تقارير عن هجوم مرتقب لتنظيم داعش الإرهابي على القافلة من المنطقة التي يسيطر عليها الجانب الأمريكي وذلك على الرغم من التعهدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحتل تلك المنطقة من الصومال وليس من سورية، إلى الأمم المتحدة بضمان أمن القافلة. وذلك دليل واضح على أن الولايات المتحدة هي المعرقل الأساسي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم الركبان والمسبب الرئيس لمعاناة قاطنيه من المدنيين، ونحن نذكر أن إرهابيي داعش قد انطلقوا من منطقة الركبان التي تسيطر عليها القوات الأمريكية إلى مدينة السويداء السورية وهاجموها قبل فترة وقتلوا حوالي ٣٠٠ مدني عند الفجر ثم عاد هؤلاء الإرهابيون أدراجهم من السويداء إلى منطقة التنف/الركبان، التي تقع في الصومال.

خامسا، يأسف بلدي لقيام معدي التقرير وبما ينسجم مع توجهات الدول الغربية بالترويج للمساعدات عبر الحدود التي ثبت عدم جدواها وعدم ضمان وصولها إلى مستحقيها من المدنيين حتى باتت تعتبر بشكل أو بآخر دعما غير مباشر للإرهابيين الذين يستولون على هذه المساعدات وأحد عوامل استمرارية أنشطتهم الإرهابية في سورية، لقد قدمت حكومة بلدي منذ أشهر العديد من الاستفسارات حول جدوى هذه المساعدات، بما في ذلك ما يسمى بالمراقبة من طرف ثالث وما زلنا ننتظر الرد.

اليوم وبعد أن بات الوضع على الأرض أكثر أمنا واستقرارا بفضل الإنجازات التي تحققت ضد الإرهاب وفي ظل عمل الحكومة المستمر على إعادة تأهيل المناطق التي خربها الإرهابيون وإعادة الحياة إلى طبيعتها باتت الأرضية مهيأة للعودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم الذي غادروه بسبب الإرهاب

والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي استهدفتهم في أساسيات حياتهم وفي لقمة عيشهم. وبالفعل فقد بدأنا نشهد عودة آلاف السوريين اللاجئين في الخارج إلى سورية على الرغم من قيام بعض الدول الغربية بعرقلة عودة هؤلاء اللاجئين السوريين إلي بلدهم من خلال تخويفهم من العودة تحت ذرائع واهية وتسييس هذا الملف الإنساني البحت واستخدامه كورقة في تنفيذ أجنداتهم السياسية والربط بين عودة اللاجئين وابتزاز العملية السياسية وهي كلها أمور استمعنا إليها هذا الصباح من وفود بعض الدول الغربية.

ختاما، اليوم وإذ نكتب الفصل الأخير في الأزمة السورية، فإن السوريين عازمون على التكاتف لإزالة آثار الحرب الإرهابية وإعادة إعمار بلدهم بأيديهم وبكل كوادرهم وخبراتهم سواء من بقوا داخل البلد أو الذين اضطرهم الإرهاب لمغادرته.

وحول ما ذكره البعض بشأن الوضع في مدينة إدلب، أود أن أذكر الجميع بأن إدلب مدينة سورية، ولا أحد أحرص من الحكومة السورية على حياة المدنيين المقيمين بها والذين تتخذهم المجموعات الإرهابية دروعا بشرية. ويؤكد بلدي بأنه رحب باتفاق سوتشي الذي تم التوصل إليه في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي. وكان ولا يزال يرحب بأي مبادرة لحقن دماء السوريين. كما يرحب بأي مبادرة يمكن أن تساهم في إعادة الأمن والأمان إلى كل بقعة سورية ضربها الإرهاب. وتؤكد حكومة بلدي أيضا مضيها في محاربة الإرهاب حتى تحرير آخر شبر من الأراضي السورية سواء من الإرهاب والإرهابيين أو من أي تواجد عسكري أجنبي غير شرعي فوق الأراضي السورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أكرر أمرا قلته آنفا في هذه القاعة. يجب ألا يكون توجيه الانتقادات إلى الأمم المتحدة على قيامها بعملها مهمة أي شخص يتكلم في القاعة. أعلم أننا نشجع حرية التعبير وأعلم أنه يجب علينا أن نتكلم بصراحة. ولكن الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد اضطلعت بعمل متميز في سورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.